المطلب الثاني
مفهوم التوزيع في الفكر الوضعي

إن دراسة العملية التنموية في الفكر الاقتصادي الحر، تعني أساسًا دراسة النمو، وليس التوزيع[1]. ذلك أن اقتصاديي الفكر الوضعي يرون أن تحقيق النمو، وما يترتب عليه من زيادة لحجم الدخل القومي، يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ككل[2]، حيث يصبح نصيب الفرد أو العائلة من هذا الإنتاج أكبر عند القيام بأي إعادة لتوزيع الدخل[3].

على ذلك فالرأي السائد لدى مفكري الاقتصاد الوضعي، أن التركيز على تحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل خلال المراحل الأولى للعملية التنموية أكثر أهمية من الالتفات إلى الجوانب التوزيعية للتنمية، وإن كانت على حساب التوزيع، بحيث لا يبدأ التفكير في المسائل التوزيعية إلا بعد تحقيق النمو الاقتصادي المنشود[4].

من هنا، فإن الاهتمام بتوزيع أفضل أصبح هدفًا أساسيًا للاقتصاديات المتقدمة[5]، في غضون ما عرف بالكساد الكبير في الثلاثينات من هذا القرن، حيث تبنّى كينز، ومن ساروا على دربه، وجهة نظر مغايرة لما كان يؤمن به الفكر التقليدي من ضرورة وجود تفاوت واسع في مستويات الدخول، إذ تنبهوا إلى أن هذا التفاوت التحكمي، الذي يعكس سوء توزيع الدخول، يعتبر معوقًا من معوقات التنمية، وليس مقومًا من مقوماتها[6].

لقد زاد الاهتمام بعنصر التوزيع في العملية التنموية على يد اقتصادي الفكر التنموي، وبروز قضايا التنمية الاقتصادية، وضرورة توافر عدالة التوزيع. فجاء اهتمام الفكر التنموي بالمشكلة التوزيعية في الحدود التي يؤثر فيها الاختلال البيّن في التوزيع على مستوى النشاط الاقتصادي من ناحية، وعلى مقدرات المجتمع ككل

---

(1) Lewis: The Theory of Economic Growth: op. cit. p:5.
(2) Pigou: Economics of Welfare (Macmillan, London, 1932,4th ed.) p: 82.
(3) Simons (Henry): Economic Policy for a Free society (Univ. of Chicago Press, Chicago. 1948) pp:5 & ff.
(4) Johnson (Harry): Money, Trade & Economic Grwwoth (Unwin London, 1964, 2nd ed.) p: 159.
(5) Mill (John Stuart): Principles of Political Economy ed by W.J. (Longmans, London, 1900) p: 749.
(6) Keynes (John Maynard): The General Theory of Employment, Interest & Money (Harcourt Brace, N. Y., 1936) p: 347.

من ناحية أخرى، حتى أن دراسة أثر أي إجراء اقتصادي على توزيع الدخل أصبح أهم مسألة في مجال السياسة الاقتصادية[١].

أما المصلحون الاجتماعيون، فقد أضافوا إلى اهتمامهم بموضوع التوزيع، من حيث أنه تفسير للركود، أسبابًا أخرى أخلاقية[٢]. حتى أصبحت دراسة القوانين التي تنظم توزيع الربح والأجور موضوعًا أساسيًا في الاقتصاد السياسي[٣].

أما في الفكر الاشتراكي والشيوعي، فينصب الاهتمام أساسًا على الإنتاج وهو لا يتمسك بنظرية بعينها في التوزيع، وإنما نستشف ذلك من آراء وأبحاث الكتاب الاشتراكيين الذين عالجوا هذا الموضوع[٤].

سوف نعمل على دراسة كل من التوزيع الشخصي والتوزيع الوظائفي في الفكر الاقتصادي الوضعي.

١. التوزيع الشخصي:

تتحدد أنصبة الأفراد من الثروة القومية، وكذلك مستويات دخولهم، وفقاً لمفهوم التوزيع الشخصي السائد في المجتمع.

إن إيمان الفكر الرأسمالي بالحرية المطلقة للملكية الفردية، واعتناق مبدأ تحقيق أقصى عائد مادي ممكن، هما أساس مبدأ التفاوت المطلق بين الأفراد في التوزيع، كما أنهما أساس انتشار ظاهرة الفروق الكبيرة بين الحدود القصوى والدنيا لدخول الأفراد في المجتمع[٥]. (الإقطاعيات الزراعية والاحتكارات الصناعية).

لقد حاولت الرأسمالية تحقيق العدالة بين الناس من خلال نظام ضرائبي يشمل كلاً من الإيرادات والتركات، إلا أنها فشلت في ذلك فشلاً ذريعًا، وقد تم علاج

---

(1) Galbraith (John Kenneth): The Affluent Society (Pelican, London, 1962) pp: 73 – 76.

(2) Clark (John Bates): The Distribution of Wealth (Macmillan, N.Y., 1899).

(3) Ricardo (David): Principles of Political Economy in Sraffa (ed.): Works & Correspondence of David Ricardo (Cambridge Univ. Press, Cambridge, 1951) Vol. I, p: 5.

(٤) نامق (صلاح الدين): التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، سنة ١٩٥٩م، ط٢) ص٢٩٧.

(5) Individual self- interest is a driving force. In Dobb (Maurice): Theories of Value & Distribution since Adam Smith (Cambridge Univ. Press, G. B., 1973) p: 38.

الموقف بفرض المزيد من الضرائب، وقد شجعت فداحة الضرائب على التهرب منها، مما كان له آثاره الوخيمة اقتصادياً واجتماعياً.

يسهم في تأكيد هذه الظاهرة وتفاقمها التنظيمات التشريعية وقوانين الإرث المتبعة في هذه المجتمعات، والتي يكون لها أثر تراكمي على مرّ الزمن[1]. كذلك يسهم في تعميق هذه الظاهرة، اتخاذ معايير للحكم على نجاح النظام الاقتصادي غير معيار التوزيع العادل. ويتفق في ذلك اقتصاديو الفكر الوضعي في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على السوء، فهي عادة معايير مادية مثل متوسط الدخل الفردي، ومستوى المعيشة المتوسط، ومدى استقراره، بالإضافة إلى معيار الاستقرار السياسي[2].

أما في الفكر الاشتراكي لا يعطي أي اهتمام للتوزيع الشخصي، حيث أن فكرة الملكية الشخصية غير مقبولة، والأساس هو ملكية جميع أفراد الشعب لثروة المجتمع.

٢. التوزيع الوظائفي:

لم تلق قضية التوزيع، في الفكر الوضعي، أي معالجة علمية حتى منتصف القرن التاسع عشر[3]. وكانت بداية اهتمام النظرية الاقتصادية بهذا الموضوع قاصرة على نظرية التوزيع الوظائفي[4]. وقد جاءت بدايات الدراسة النظرية للتوزيع على يد الطبيعيين Physiocrats، حيث أنصب اهتمامهم على التفرقة بين النشاطات العقيمة، التي لا تستحق نصيبًا من الدخل القومي كالتجارة والصناعة، وبين النشاطات المنتجة، التي تستحق الحصول على مثل هذا الدخل، وقد انحصرت لديهم في النشاط الزراعي. كما فرّقوا بين الاستهلاك وإحلال رأس المال، وبين زيادة رأس المال، واعتبروا الناتج الصافي الوحيد هو إيجار الأرض[5].

---

(1) Johnson (Harry): The Theory of Income Distribution (Gray – Mills Publ., London, 1973) p: 205.
(2) Bronfenbrenner: op. cit., p: 6.
(3) Cannan (Edwin): A History of the Theories of Production & Distribution (Staples Press, G.B., 1946) p: 381.
(4) Johnson: The Theory of Income Distribution, op. cit., p: 1.
(5) Fellner (William) & Haley (Bernard): Readings in the Theory of Income Distribution (George Allen & Unwin, London, G. B., 1954) p: 58.

لقد بدأ الفصل بين نظرية التوزيع ونظرية القيمة مع أعمال الاقتصاديين الكلاسيك، سميت وريكاردو وميل[1]، حيث شعر الاقتصاديون التقليديون، بما في ذلك ماركس، بأهمية وجود نظرية للتوزيع، إلا أن اهتمامهم كان منصبًّا على التوزيع بين عوامل الإنتاج: الأرض والعمل ورأس المال، بينما لم يحظ التوزيع الشخصي إلا بالقليل من الاهتمام[2]. وقد فرّق آدم سميت في مجال التوزيع الوظائفي بين ثلاثة أنصبة لعناصر الإنتاج، هي: الأجور، والريع، والفوائد وتضم أرباح رأس المال.

مع مالتس Malthus اكتسبت نظرية الحد الأدنى للأجور Subsistence Theory of Wages دعمًا علميًا من قانونه للسكان. وقد استخدمت لإظهار عجز النظريات الشيوعية الخيالية القائمة على أساس التوزيع العادل لرفع مستوى معيشة الجماهير[3].

يعتمد أسلوب ريكاردو في التوصل إلى موضوعات القيمة والتوزيع على الطريقة الإستنتاجية، حيث تمثل هذه الموضوعات المشكلات الرئيسية للاقتصاد في الفكر الوضعي حينذاك[4].

ترتكز نظرية ميل John Stuart Mill في التوزيع على النموذج الريكاردي، مع التأكيد على أهمية دور المؤسسات الاجتماعية في توزيع الثروة[5]. وقد تطورت النظرية الحديثة للتوزيع Marginal Theories of Distribution بعد ماركس وأخذت في الاعتبار - تدريجيًا العديد من العوامل غير الاقتصادية، حتى عرفت بالنظرية الاجتماعية للتوزيع Social Theory of Distribution.

يتميز الفكر الاشتراكي بعدم وجود رابطة اقتصادية كبيرة بين الإنتاج والتوزيع، فقيمة النصيب المخصص والموزع على أي مواطن مستقل تمامًا عن الخدمة التي يؤديها، ذلك أن من الخصائص الرئيسية للاشتراكية عدم تعيين أنصبة مختلفة

---

(1) Johnson: op. cit., p:1.
(2) Atkinson (A.B): The Economics of Inequality (Clarendon Press, Oxford, 1983) p: 2.
(3) Fellner & Halley: Readings in the Theory of Income Distribution; op. cit., p:59.
(4) Ibid. p: 60.
(5) Ibid. p: 61.

لعوامل الإنتاج، فلا يمكن احتساب نصيب العمال في شكل أجور أو احتساب نصيب رأس المال، أو نصيب باقي العوامل الإنتاجية[1].

٣. أسس التوزيع في الفكر الوضعي:

يقوم التوزيع في الفكر الاشتراكي على أساس: من كل حسب طاقته، ولكل حسب ما بذله من جهد، أي محاولة ربط الأجر بالإنتاجية.

في الفكر الشيوعي، الذي لم يطبق، فإن معيار التوزيع هو: من كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته.

بينما في الفكر الرأسمالي، يقوم التوزيع على أساس أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج نصيبه وفقًا لندرته النسبية، ودوره في العملية الإنتاجية.

يتحدد نصيب عناصر الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال وتنظيم من الدخول النقدية مقابل ما يقومون به من وظائف اقتصادية في عملية الإنتاج الاجتماعي.

أ. الفائدة:

هي عائد رأس المال المشترك في العملية الإنتاجية. وتعرف الفائدة الصافية Net Interest بالثمن المدفوع لحفز الأفراد على تأجيل الاستهلاك. أما الفائدة Gross Interest فهي الفائدة الصافية، مضافًا إليها تكاليف تغطية المخاطرة والمصروفات الإدارية[2].

قد تناول الفكر الوضعي الحر مفهوم الفائدة من خلال مجموعتين من النظريات، هما:

- النظريات التقليدية.
- نظرية كينز.

ـ النظريات التقليدية في الفائدة: لدى التقليديين هي ثمن للادخار يتحدد سعرها، كأي ثمن، بعرض وطلب الادخار. ولما كان طلب الادخار يعود، عند التقليديين، إلى الاستثمار، فإن سعر الفائدة يتحدد بالادخار والاستثمار.

---

(١) نامق: التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، مرجع سابق، ص٢٩٧.

(2) Gemmill (Paul) & Blodgett (Ralph): Economics: Principles & Problems (Harper & Bros, N. Y. & London, 1942) p: 372.

قد تأثر التقليديون في موقفهم من سعر الفائدة بموقفهم من تحليل القيمة، ولذا يمكن تقسيمهم إلى اتجاهين:

- **الاتجاه الأول**: اهتم بتحليل عرض الادخار. وهذه هي نظرية الامتناع أو التفضيل الزمني Abstinence or Time Preference[1] وهي لم تهتم بدراسة جانب الطلب، أي السبب الذي يجعل المقترض يدفع الفائدة. وفي النظرية تميل الفائدة، وهي ثمن الامتناع عن الاستهلاك، إلى التساوي مع التضحية التي يتحملها المدخر. كما أنها هي التي تحقق التساوي بين عرض وطلب الادخار. وقد خلصت هذه النظرية إلى أن الفائدة تحوّل كل ادخار إلى استثمار[2].

- **الاتجاه الثاني**: اهتم، على العكس من الاتجاه الأول، بتحليل طلب الادخار. وهذه هي نظرية إنتاجية رأس المال Capital Productivity وتكون الفائدة، في هذه النظرية، هي ثمن استخدام الادخار. وهي تتحدد، ككل الأثمان، بعرض وطلب الادخار، وتميل إلى التساوي مع الإنتاجية الحدية لرأس المال Marginal Capital Productivity[3].

- **أما الاتجاه الثالث**: فهو النظرية المزدوجة في الفائدة، والتي قال بها مارشال Alfred Marshall. وهي تنكر أن تحديد سعر الفائدة يعتمد على الطلب وحده، أو العرض وحده. وإنما يتحدد سعر الفائدة بعرض وطلب الادخار. ويفسر الطلب اعتمادًا على الإنتاجية، بينما يفسر العرض اعتمادًا على الامتناع. فالفائدة، في هذه النظرية، تتحدد بعرض وطلب الادخار، أي بنفقة إنتاج الادخار، وهي التضحية، وبإنتاجية رأس المال[4].

نظرية كينز في الفائدة: إن الفائدة عند كينز هي ثمن النقود. وعلى ذلك فهي لا تتحدد بعرض وطلب الادخار، وإنما تتحدد بعرض النقود. ويقصد بعرض النقود الكمية النقدية التي في التداول، ويقصد بطلب النقود تفضيل السيولة.

---

(1) Bronfenbenner: op. cit., p: 308.
(2) Howard: Modern Theories of Income Distribution (Lowe & Brydone, G. B., 1979) pp: 92 -93.
(3) Ibid. p: 19.
(4) راجع
Bronfenbrenner: op. cit., Ch.: 12, Classical Interest Theory; pp: 208 – 319.
وكذلك المحجوب: الاقتصاد السياسي. المرجع السابق. ص٢٨٧ — ٢٩٠.

يتوقف عرض النقود على السلطات النقدية، ومن ثم فإنه، في الحالة الغالبة، عديم المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة.

أما طلب النقود أو تفضيل السيولة، فإنه يرجع إلى بواعث خمسة، هي: باعث الدخل، باعث المشروع، باعث التمويل، باعث الحيطة، وباعث المضاربات.

يتحدد سعر الفائدة، في نظرية كينز، بعلاقة الكمية النقدية بتفضيل السيولة Liquidity Preference[1].

إن للفائدة عند كينز دور هام في تحديد الميل للاستثمار، فالاستثمار يتوقف على المساواة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة[2].

يعتبر ماركس والاشتراكيون أن الفائدة التي يستولي عليها صاحب رأس المال نوعًا من الاغتصاب والسرقة. فهو لم يواجه أي حالة يمكن وصفها بالحرمان، مما يجعله لا يستحق فائض الإنتاج الذي يستولي عليه كاملاً. إذ أن هذا الفائض هو ناتج عمل العامل وأصل لرأس المال، ومعنى ذلك أنه يستولي على حق كان يجب أن يحصل عليه العمل. وذلك هو آفة المجتمع الرأسمالي. لذلك فلا عجب أن حاول كافة المشرعين في أوربا أن يمنعوا هذا الحق، عن طريق القوانين ضد الربا[3].

ب - الربح:

هو عائد التنظيم. وهو الدخل الصافي الذي يتحقق للمنظم الذي يربط بين عوامل الإنتاج وينظمها في وحدة مؤتلفة، وهو الذي ينسق بين وظائفها، ويهيئها لأن تنتج في أحسن الظروف والأحوال.

إن للربح في الاقتصاد تفسيرات و تعريفات عديدة، يصعب الوصول إلى اتفاق عام من جانب الاقتصاديين على تعريف واحد شامل له.

---

(1) Dobb: Theories of Value & Distribution; op. cit., p: 219.
Bronfenbrenner: op. cit., pp: 325 – 329.

(٢) راجع

Keynes: op. cit., Ch. 13.

وكذلك الحجوب: الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص٢٩٢ ــ ٢٩٤.

(٣) ماركس: رأس المال (الترجمة العربية) في نامق: التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، مرجع سابق، ص٣١٢.

لقد عرف مفهوم الربح خلطاً لدى آدم سميث، حيث اختلط بمفهوم الفائدة إلا أن الفكر الاقتصادي الحديث استقر على التفرقة بين الربح والفائدة، وبين الربح الإجمالي والربح الصافي.

لقد فرق ساي بين الربح والفائدة، على أساس أن الربح هو مقابل لما يقوم به المنظم من عمل الإدارة، ومن تأليف بين عوامل الإنتاج. ويقسم الربح إلى قسمين: أجر الإدارة والريع. وهو ينتج عن الصفات الشخصية للمنظم، وهو الربح بالمعنى الضيق أو الربح الصافي[1].

تعتمد نظرية شومبيتر Schumpeter في الربح على الدور الكبير الذي يلعبه المنظم الأجير في التنظيم الاقتصادي الحديث، كعامل جوهري في العوامل التي ينبني عليها التنظيم. فالمنظم، في رأيه، ليس هو الشخص صاحب رأس المال، كما كان سائدًا في القرن التاسع عشر. وإنما هو الشخص أو الهيئة التي يقع على عاتقها وظيفة الإدارة والتنظيم والابتكار والتجديد. وهو يعني بالابتكار إنتاج المنتجات الحديثة، ووضع المخترعات الحديثة موضع التنفيذ والتطبيق، ثم الاستفادة ما أمكن من هذه التجديدات والاختراعات من الوجهة المادية، ويؤدي ذلك إلى التقدم الاقتصادي الذي يسير جنبًا إلى جنب مع الأرباح، لأن تحقيق التقدم إنما هو تحقيق للأرباح.

Without development there is no profit, without profits there is no development [2].

إلا أن شومبيتر نظر إلى المنظمين على اعتبار أنهم المديرون الذين يهدفون دائمًا إلى التجديد والابتكار، وليس على اعتبار أنهم أصحاب رؤوس الأموال أو حملة الأسهم الذين يتحملون مخاطر الإنتاج[3]. **The entrepreneur is never the risk bearer.**

يرجع إلى نايت Knight إرساء فكرة أن الربح هو مقابل المخاطرة التي يتحملها المنظم وتعود تلك المخاطرة أو عدم التأكد من المستقبل إلى أسباب فنية،

---

(١) راجع المحجوب: مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٢٩٦ ــ ٢٩٨.
(2) Schumpeter: The Theory of Economic Development; op. cit., p: 154.
(3) Ibid: Ch. 4; p:137.

وأخرى اقتصادية. فالربح مفعول طردي لعدم التأكد، إذ كلما كان عدم التأكد كبيرًا، انخفض عدد المنظمين وارتفع الربح[1].

أما نظرية ماركس Marx في الربح، فإنها تستند إلى فائض القيمة المتحقق من أجر العمال، وقد أقام ماركس على هذه الفكرة نظريته في استغلال أرباب الأعمال للعمال[2]. ذلك أن طبقة العمال هي، في رأيه، التي يجب أن تحصل على الأرباح، التي تمثل العمل الذي ينتج الأشياء ذات القيمة.

غير أن الاتجاهات الاشتراكية الحديثة لا تلغي الربح نهائيًا من قاموسها الاقتصادي، بل تقرر أن الأرباح، كما ندد بها ماركس، لا بد وأن تنتقل من المنظم الى الدولة نفسها، باعتبارها المالك الوحيد في الاقتصاد الاشتراكي. وعلى ذلك، فلا بد أن تحصل طبقة العمال، ولو عن طريق غير مباشر، على ما ساهمت في إنتاجه[3].

ج ـ الأجـر:

هو المقابل الذي تحصل عليه القوة العاملة المشتركة في العملية الإنتاجية، والأجير هو الذي يؤجر قوة عمله لرب العمل، ويعمل تحت إمرته ولحسابه. وعلى ذلك فهو لا يتحمل خسارة. ولا يتحصل على ربح، وإنما يتقاضى أجرًا[4]. ويتم تحديده مقدمًا، في أغلب الحالات[5]. ويبيّن هذا التعريف العلاقة بين العامل وصاحب العمل في الفكر الوضعي.

إن اقتصاديي الفكر الوضعي الحر قد اختلفوا في تحديد الوضع الاقتصادي للأجير، فاتجه الاقتصاديون التقليديون إلى اعتبار الأجر على أنه ثمن سلعة، هي قوة

---

(١) المحجوب: مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٢٩٨ ــ ٢٩٩.
راجع كذلك:
Knight (Frank): Risk, Uncertainty & Profits (Houghton Mifflin, London, 1921) Part3, Ch. VIL.
(2) Marchal (Jean): Cours d'Economie Politique (Cours de Droit, Paris) pp:312 - 313.

(٣) المحجوب: المرجع نفسه، ص٢٩٩.
(٣) نامق: التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، مرجع سابق، ص٣٠٧.
(٤) المحجوب: الاقتصاد السياسي: مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٢٥٦.
(٥) يتم حساب الأجر بأكثر من أسلوب على أساس الوحدة الزمنية، والوحدة الإنتاجية (القطعة). وقد يضاف الى نسبة معينة من الربح.

العمل وانتهى بهم التحليل الاقتصادي، إلى أن الأجر، ككل الأثمان، يتحدد بنفقة الإنتاج، وهذه هي نظرية ريكاردو[١].

أما أنصار المدرسة الحدية، فيرون أن الإنتاجية الحدية هي التي تحدد أجر العامل، فالأجر يتحدد بعرض وطلب العمل، ويميل إلى التساوي مع الإنتاجية الحدية للعمل[٢].

تأخذ هاتان النظريتان الأجر على أنه ثمن للعمل. وهذه نظرة موضوعية تعتبر العمل سلعة تباع وتشترى بصرف النظر عن شخصية بائعها[٣]. ولا يتفق هذا الموقف مع الطبيعة الخاصة لسلعة العمل، فالعمل سلعة إنسانية لا يمكن أن تخضع للمعايير التي تخضع لها غيرها من السلع غير المتصلة بشخصية الإنسان.

لقد أدى ظهور النقابات العمالية، وتزايد قدرة العمال على المساومة، إلى تطور الأجر، وظهور نظريات المساومة في الأجر[٤] Bargaining Theories of Wage.

كما ظهرت دراسات حول اقتصاديات المساومة الجماعية[٥]. ويستطيع العمل، في ظل هذه النظريات، أن يحصل على عائد أكثر عدلاً، يحقق له مستوى أفضل من المعيشة، وليس مجرد الكفاف Subsistence Level، ومعاملة العمل كسلعة تباع وتشترى بعيدًا عن أي اعتبارات إنسانية.

إلا أن تمادي النقابات في المطالبة بحقوق العمال، بدون النظر إلى الصالح العام للمجتمع، قد يلحق الضرر بالاقتصاد القومي، وذلك كما حدث في بريطانيا، قبل وصول حكومة العمال إلى الحكم[٦].

تقوم نظرية ماركس للأجور، على أساس توجيه النقد المرير إلى الأجور في ظل الرأسمالية، باعتبار أن الرأسماليين وأصحاب الأعمال يسرقون جهود العمال، ويستغلونهم أسوأ استغلال. ذلك أن العمل عند ماركس سلعة تباع وتشترى، شأن

---

(1) Ricardo (David): The Principles of Political Economy & Taxation (Everyman's Library, London, 1955) Ch. V.

(٢) المحجوب: الاقتصاد السياسي. مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٢٧٨.

(٣) المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص٢٥٧.

(4) Bronfenbrenner: op. cit., pp: 234 – 266.

(5) Fellner (William): Competition among the Few (Knopf, N. Y., 1949)Ch. 10.

(٦) أبو علي (محمد سلطان) وخير الدين (هناء): أصول علم الاقتصاد. النظرية والتطبيق (المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، سنة ١٩٨٢. ط١)، ص٢٦٩.

غيره من السلع. فالعامل يبيع قوة عمله لرب العمل، وعلى ذلك تكون له، شأن بائع أي سلعة أخرى، قيمة المبادلة، وينزل عن قيمة الاستعمال[1].

على ذلك خلص ماركس إلى أن العامل تكون له قيمة قوة العمل، لا قيمة ناتج العمل أي أن الأجر هو قوة العمل، لا ثمن المنتجات. فالأجر يتحدد، في نظره، بقيمة قوة العمل لا بقيمة المنتجات[2]. وقد خلص ماركس إلى أن الفارق في نظره بين القيمة التي تكون لقوة العمل والقيمة التي تخلقها هذه القوة، هو ما يعرف بفائض القيمة أو القيمة المضافة Surplus- Value[3]. ويرى ماركس أن طبيعة المجتمع الرأسمالي من شأنها أن تخلق فائضًا من رأس المال في أيدى فئة قليلة من المجتمع، مما يؤدي إلى توالي تجميع رأس المال، وتوالي استغلال العمال، فلا ترتفع أجورهم عن أجر الكفاف بالرغم من زيادة إنتاجية العمال. ومع تطور المجتمع الرأسمالي يطرّد نمو رأس المال، ويستمر تضخم الثروة، ويزداد تركيزها في أيدي قليلة، بينما نجد زيادة في البؤس في جميع الجهات، وانتشار الفقر والحرمان بين الطبقات الكادحة من العمال[4].

نتيجة تأثره بهذه الآراء، يدعو ماركس العمال إلى الاتحاد ضد تعسف أصحاب الأعمال ليرفعوا أجورهم عن حد الكفاف. كما يدعو إلى وجوب توزيع عائد العمل على العمال أنفسهم في صورة زيادة في الأجور. ولذلك ينادي بضرورة رفع معدل الأجور الإجمالي حتى يتساوى مع القيمة الإجمالية للسلعة المنتجة[5].

في التطبيق العملي في النظام الاشتراكي، لا يتم تحديد الأجور طبقًا لأحوال العرض والطلب في السوق فحسب، وإنما تأخذ الهيئة المركزية هذه المسائل الاقتصادية في الاعتبار، دون أن تجعلها المسيطرة وحدها في هذا التحديد[6].

د. الريع: عائد رأس المال العيني

الريع في المعنى الاقتصادي، هو ذلك الجزء من الدخل الذي يمثل الدفعات التي تدفع إلى مالك «الأرض» نظير ما تقوم به من خدمات. ولكن الأرض، في المعنى

---

(1) Marx: Le Capital; op. cit., Livre Premier, Tome I, p: 194.
(2) Dobb: Theories of Value & Distribution; op. cit., p: 151.
(3) Marx: op. cit., p: 192.
(4) Loc. cit.
(٥) ناقش التوزيع في النظامين الرأسمالية والاشتراكي. مرجع سابق، ص٣١٩ ــ ٣٢٠.
(٦) المرجع نفسه، ص٣٢٨.

العام، لا تعني الأرضي الزراعية أو أراضي المدن أو غيرها من الأرض فحسب، بل تعني المعنى الواسع لكلمة أرض Land، أي الهبات الطبيعية في شكلها الأصلي، قبل أن تؤثر فيها يد الإصلاح والتهذيب[١].

في الفكر الرأسمالي: عبّر آدم سميث عن الريع بأنه ما يدفعه المزارع إلى المالك نظير استغلال الخصائص الأولية والخالدة للأرض، ومن ثم فهو ثمن احتكاري ينعم به ملاك الأرض[٢].

تعتبر نظرية ريكاردو Ricardo[٣] في الريع أشهر معالجة له على الإطلاق. وهو ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يُدفع إلى مالكها نظير استخدامه لقوى الأرض الطبيعية التي لا تفنى. وتعتمد النظرية على أن زيادة السكان وزحف العمران، يضطرهم إلى زراعة مساحات جديدة من الأرض لمواجهة الطلب المتزايد على السلع الزراعية، على ذلك الانتقال إلى زراعة أراضٍ أقل خصوبة، وأسوأ موقعًا وبينما ترتفع تكلفة إنتاج المزروعات في الأراضي الأقل خصوبة، تحقق الأراضي الخصبة ريعًا أكبر، (وهو يتحدد بفرق الخصوبة بين الأرضين). وبالتالي، فإن مالك الأرض الأكثر خصوبة يحقق ربحًا غير عادي، ويتحقق له فائض يتمثل في ريع يتزايد مع تزايد السكان، وتزايد الاتجاه إلى الأراضي الأقل خصوبة والأسوأ موقعًا[٤].

يعمم الاقتصاديون المحدثون فكرة الريع الاقتصادي على كل عنصر من عناصر الإنتاج لا يكون عرضه تام المرونة. فالريع لأي عامل من عوامل الإنتاج، هو الإيراد الذي يحصل عليه العامل فوق ما هو ضروري لاستبقائه مستخدمًا في هذا الغرض[٥].

في الفكر الاشتراكي: تعتبر بعض المدارس الاشتراكية الريع دخلاً غير مكتسب، ولذلك فليس من حق الأفراد الحصول عليه، وتملك الدولة لوسائل الإنتاج، ومن ضمنها الأرض، كفيل بالقضاء على هذا الدخل غير المكتسب[٦].

---

(١) نامق، المرجع السابق، ص٢٢٨.

(٢) البراوي (راشد): تطور الفكر الاقتصادي (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٦م، ط١) ص١١١.

(3) Ricardo: The Principles of Political Economy, op. cit., Ch. II.

(٤) المرجع نفسه، راجع كذلك المحجوب: الاقتصاد السياسي، مرجع سابق المجلد الثاني، ص٢٥١ — ٢٥٥.

(٥) أبو إسماعيل (أحمد): أصول الاقتصاد (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٩م)ص٤٣٥.

(٦) المرجع نفسه، ص٥٤١.

أما ماركس، فيعتبر الريع جزءًا من القيمة المنتجة في الزراعة، وهو جزء من فائض القيمة يحصل عليه مالك الأرض، ويكون دخلاً له، ولكنه دخل لا يبرره عمل. إنما يحصل عليه مالك الأرض بوصفه المالك القانوني للأرض Landlord.

يُجمع كل من مفكري الرأسمالية والاشتراكية على إدانة الدخل الذي تحصل عليه طبقة ملاك الأراضي، إذ يعتبرونها طبقة غير منتجة، فضلاً عن أنها تقف ضد تطوير المجتمعات إلى الأفضل، برفضها تطوير الإنتاج بها[1].

المطلب الثالث

مفهوم وأسس التوزيع في الفكر الإسلامي

يولي الفكر الإسلامي قضية التوزيع اهتمامًا خاصًا حيث وضعت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، القواعد المفصّلة التي يتم على أساسها توزيع كل مصادر الإنتاج (التوزيع الشخصي) وتوزيع الثروة المنتجة (التوزيع الطائفي).

التوزيع في الفكر الإسلامي هو اشتراك كل البشر فيما سخر الله سبحانه لهم من ثروات في الأرض؛ وضرورة حصولهم على نصيبهم من ناتج عوامل الإنتاج. فقد قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾[2] وكلمة (جميعًا) في الآية يصح أن تكون تأكيدًا لما في الأرض، أو إشارة للناس المخاطبين. ولا مانع من إرادة المعنيين معاً، فالمعنى على هذا أن جميع ما في الأرض مخلوق للناس جميعًا، ما لا تستأثر به فئة دون أخرى[3].

---

(١) في إنجلترا أيام حرب نابليون، وزيادة الطلب على الطعام، وازدياد أسعاره زيادة كبيرة، فحقق ملاك الأراضي مكاسب وأرباحًا هائلة. كانت مصدر تذمر طبقات العمال والطبقات الفقيرة.
Haley: Value & Distribution, A Survey of Contemporary Economy, Article, p:45.
في نامق: التوزيع في النظامين الرأسمالية والاشتراكي، مرجع سابق، ص٢٣١ راجع كذلك الخضري (سعيد): المذهب الاقتصادي الإسلامي. الأصول المنهجية، الملكية، التوزيع (دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ط١) ص٤٦٨ ــ ٤٦٩.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٩.

(٣) القرضاوي (يوسف): دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، في الاقتصاد الإسلامي (بحوث مختارة من المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي وزارة التعليم، جامعة الملك عبد العزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي. جدة. سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، ط١) ص٣٢٠.